أوبك والعراق
في رفقة حوالي أكثر من ستين سنه

فاضل علي عثمان

لقد تعمدت ان ابدأ العنوان بأوبك والعراق وليس العراق وأوبك لإن العراق حاليًا له دور هامشي في المنظمة ولان معظم السياسيين والتكنوقراط وبعض المنتسبين في القطاع الذي ليس لهم علاقة مباشرةً مع المنظمة يتصرفون حاليًا وكأن منظمة الاقطار المصدرة للنفط (اوبك) لها نفس قوة الأمم المتحدة ويمكن للمنظمة وضع العراق في شيءٍ مشابه للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة علما إن المنظمة لا تتصرف كما تتصرف وكالة الطاقة الدولية IEA بقيامها بدراسات مفصله عن السوق النفطي وابداء المشورة والنصح للدول المستهلكة للنفط وتطورت بحيث بدأت تجري دراسات عن الدول المنتجة للنفط ان طلب منها ذلك.
اما منظمة اوبك وخاصة في اجتماعاتها الوزارية فان قرارتها تتخذ بإجماع الاعضاء وبدون اعتراض اي عضو في المنظمة وسابقا ان كان هناك اعتراض من عضو او أكثر فتجرى اجتماعات ثنائية او ثلاثية لعدة ايام لإقناع المعترضين وصدور قرار نهائي وكانت من المهام الرئيسية للأمين العام او السكرتير العام لاوبك هو تنسيق سياسات الاعضاء النفطية ومسؤولا عن العلاقات الدولية العامة والسياسات الخارجية والاستراتيجية التي تقررها المؤتمرات الوزارية وان يكون ملما بالعلاقات الدبلوماسية.

اما بعد تأليف مجموعة اوبك بلص فالمسؤولية انحصرت بوزير النفط السعودي ممثلا للمنظمة ونائب رئيس الوزراء الروسي للطاقة ممثلا عن المجموعة الاخرى، وبدء نفوذ المنظمة بالتضاؤل حتى نهاية عام ٢٠١٦ عندما اتفقت مع بعض الدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة الى الانضمام الى ما يسمى (اوبك بلص) ومنذ بدأت هذه الاجتماعات في فترة الجائحة فان الاجتماعات تتم بشبكة التلفزيون المغلقة وتنتهي حاليا بفترة ساعة او اقل وليس هناك احتجاجات من الاعضاء كالسابق على قرار كان مصاغا اصلا من روسيا والمملكة العربية السعودية.
ومما دفعني كذلك في كتابه هذه الشذرات هو زيارة الامين العام الجديد للمنظمة السيد هيثم الغيص بناء على الدعوة الموجهة اليه من السيد نائب رئيس الوزراء وزير النفط لزيارة العراق والذي انتخب بهدوء ولم يظهر في الإعلام العراقي ولم نسمع حدوث مناقشه حول اختيار امين عام جديد للمنظمة ومن المحزن ان يتم ذلك في فترة وفاة الامين السابق قبل شهرين من انتهاء فترته.
ورد في الانباء ان الزيارة كانت ليومين وان الامين العام زار السيد رئيس الوزراء والذي بحث مع الامين العام اهم التحديات التي تواجه السوق النفطية (علما ان الخبر لم يشمل ما هي التحديات التي تواجه اسواق النفط وماهي السبل على العمل على استقرارها واهمية التنسيق بين الدول المصدرة للنفط من ضمان عدم تذبذب الأسعار مما يوثر على الدول المصدرة والمستهلكة للنفط وهذه استفسارات معقولة ولكن مع الاسف لم يتطرق الخبر الى إجابات الامين العام على هذه الاستفسارات ، ولم يتطرق الحديث عن سبب انفراد دولتين باتخاذ قرارات عن المجموعة ككل وعن هامشية بقية اعضاء المنظمة ،كما لم يتطرق الحديث عن قيام روسيا ولظروفها الخاصة بتوجيه نفطها الى الصين والهند وازاحة قسم من النفط السعودي والعراقي من تلك الاسواق ولم يتطرق الموضوع الى الاجحاف بحق العراق في تحديد طاقته الانتاجية واعتماد العراق على النفط كمصدر رئيسي للواردات. كذلك الاجتماع الذي تم مع رئيس مجلس النواب الذي كرر البحث مع الامين العام نفس القضايا التي بحثت مع السيد رئيس الوزراء.
ولقد أكد السيد نائب رئيس الوزراء وزير النفط عند اجتماعه مع الامين العام الى تعاون العراق مع المنظمة قد ادى الى استقرار السوق النفطية!! ومواجهة التحديات التي تواجه المنتجين في هذا القطاع (Deja vu) كما صرح الوزير في وقت لاحق بان العراق مضطر لتخفيض انتاج الذروة بمقدار ٢٢٠ ألف برميل يوميا للالتزام بتحديد الانتاج بموجب اخر اجتماع للمجموعة وانه قد طلب من بعض شركات جولات التراخيص تخفيض انتاجهم تبعا لذلك.

يتكرر مرارًا ذكر العراق بانه قاد المنظمة عند تأسيسها عام ١٩٦١ وكان الاجتماع للمؤسسين في بغداد في تلك السنة. الا ان العراق قد فقد منذ عام ١٩٩٠ تأثيره في المنظمة تبعه عام ٢٠٠٣ وما بعده عندما أنشغل العراق بمشاكله الداخلية ولم يساهم فعليا في اي من نشاطات المنظمة ان وجدت حتى الان ومتفقا تماما على تحديد انتاجه رغم ان ذلك سيزيد من عجز الميزانية سنة بعد اخرى.
وهنا لا بد من التوقف والنظر لنشاطات مجموعة اوبك بلص منذ عام ٢٠١٦ وحتى الان ويا حبذا لو ان ملتقى بحر العلوم للحوار قد دعت الامين العام والسيد نائب رئيس الوزراء وزير النفط وبعض وزراء النفط السابقين وبعض الخبراء العراقيين الذين عملوا في المنظمة سابقا واعضاء لجنة الطاقة في مجلس النواب وبعض المستشارين من مجلس الوزراء الى ندوه مفتوحه للتوصية ببعض المقترحات لوضع سياسة لموقف العراق من المنظمة ومجموعة اوبك بلص بعيدا عن الشعارات والتصريحات الرسمية التي لا تغني ولا تسمن من جوع.

كان يمكن لهذه الندوة بحث بعض الامور من تأثير عديد من العوامل المعقدة والمتشابكة وتأثيرها على القطاع النفطي في العراق وكما يلي:
١- التداخل بين الاسواق المالية والاسواق النفطية بحيث ان اسعار النفط الخام اصبحت مقيده بالتغيرات المالية وسعر الدولار ولا تتبع بصوره رئيسيه الموازنة بين انتاج النفط واستهلاكه
٢- احتواء ازمة القطاع المصرفي مما يفاقم المخاوف من التباطؤ الاقتصادي وضعف الطلب رغم التأكيد بصوره مستمرة على تعافي الطلب من الصين وزيادة الطلب من الهند
٣- التكالب المستمر والمركز على الحصول على اعلى عائد للبرميل دون النظر على الحفاظ على اسواقنا التقليدية وازاحتنا من قبل بعض المنتجين الجدد
٤- تأثير ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية والتوجه الى الاسهم والسندات بدلا من تجارة النفط
٥- توجهات المنظمة في القرن الواحد والعشرين وما سيحدث عند استقرار الوضع السياسي من احتمال انفصال مجموعة اوبك بلص عن اوبك
٦- لم يحدث حتى الان ان قامت المنظمة بالاحتجاج على قيام عضو مجموعة أوبك بلص روسيا بإزاحة العراق والسعودية من أسواقهم التقليدية في الصين والهند واعطاء خصومات كبيره للنفوط المصدرة من روسيا بينما تقوم المنظمة من وقت لأخر بالتحذير عند قيام عضو في تجاوز حدود الانتاج المخصصة له.
وهناك بعض التقارير التي توكد ان العراق هو الخاسر الاكبر من بيع روسيا للنفط بأسعار مخفضة.
٧- لم تقم المنظمة بأجراء دراسات عن هبوط الانتاج في بعض دول المنظمة بحيث يمكن لبعض الدول التي تعاني من تخفيض الانتاج كالعراق والامارات من زيادة انتاجهم بدلا من استعمال هذا الظاهرة لرفع اسعار النفط
٨- كيف ستتعامل المنظمة مع قرار الكونجرس الامريكي لفرض قانون نوبك على أعضاء المنظمة واعتبارها ككارتيل في تحديد الانتاج ورفع اسعار النفط الخام العالمية ومقاضاتهم أمام المحاكم الاميركية وهل سيتم الاعتماد على عدم تصديق هذا القانون من قبل رؤساء الجمهورية
٩- كيف ستتعامل المنظمة من استمرار استعمالها للحظر الاقتصادي ومنع تصدير النفوط الخام كما حدث مع العراق ويحدث حاليا مع إيران وفنزويلا وروسيا وتأثير ذلك على اقتصاد الدول ومواطنيها، بدلا من استعمال حجة ان المنظمة كيان غير سياسي ولا تتدخل بمثل هذه الظروف.
١٠- ان تحديد الانتاج في العراق يسبب خسارة وعجز مالي بالإضافة الى ما سيحدث في جولات التراخيص وسيحد من خططه لزيادة الطاقة الإنتاجية وعدم وجود الوفرة المالية المتوفرة لدي السعودية والكويت والأمارات وما يمكن للمنظمة مساعدة العراق في هذا المضمار
١١- ما هو راي المنظمة في السعر المناسب للنفط الخام ومتى يتم تحديد الانتاج او زيادته تبعا لذلك وهل هذا القرار متروك لرأي الاعضاء او انه الان قرار للسعودية وروسيا
١٢- ماذا سيحدث إذا اضطر العراق والامارات ذوي الانتاج المرتفع من الانسحاب من المنظمة علمًا المنظمة لم تتأثر كثيرا من انسحاب قطر وبعض الدول ذات الانتاج المنخفض وخاصة وان كلتا الدولتين تشعران بان حصتهم في تحديد الانتاج غير ملائمة ومن الممكن زيادتها من انخفاض الانتاج في دول اخرى

١٣- تأثير الحرب الروسية الاوكرانية على المنظمة علما بان اعضاءها وقوفوا على الحياد مما افاد روسيا سياسيًا واقتصاديًا وانتهاز الصين والهند خصومات الاسعار في النفط الروسي لإزاحة قسم من نفط العراق والسعودية
١٤- تأثير التوافق بين السعودية وإيران على السوق النفطي
١٥- حالة الارتباك وردود الفعل المبالغ فيه تسيطر على سوق النفط ومتى ستدوم هذه الحالة وتفاقم عمليات البيع المكثفة في العقود الآجلة متزامنة مع انهيار بعض المصارف الاميركية والاوروبية
١٦- اعلنت روسيا بانها ستقوم بتخفيض انتاجها ٥٠٠ ألف برميل باليوم في اذار وحتى الان لم يطبق في ذلك الا القليل
١٧- لم تتوقف السعودية انتاج النفط او التوسع في انتاجه عندما هوجمت منشآتها قبل عدة سنوات اما في العراق فان عمليات الاستكشاف وتطوير الحقول النفطية والغازية بسبب الظروف الامنية في بعض مناطق العراق مثل ديالى والانبار قد توقفت لأكثر من عشر سنوات وبدون ايجاد حلول لتلك المشكلة الامنية ومثال لذلك حقل عكاز النفطي في محافظة الانبار الذي اعطي للشركة الكورية وشركةKMG من كازخستان ثم انسحبت شركة KMG واستمرت الشركة الكورية بحفر الابار في الحقل حتى هجوم داعش الارهابي على المنطقة وتوقفت شركة كوجاز من تطوير الحقل وحاولت وزارة النفط مع شركة دلتا السعودية عام ٢٠٢١ ثم جاء قرار مجلس الوزراء بالموافقة على انسحاب الشركة وتعويضها واعطاء سنه اضافية لإنهاء التزام الشركة وحصل نفس الشيء في حقل المنصورية الغازي وبعد عدة محاولات اتفق مع شركة سينوبك الصينية على تطويره الا ان الشركة بدأت تتردد وتعطي بعض الحجج
١٨- ما هي إستراتيجية العراق النفطية في حالة زيادة انتاجه خلال السنوات القادمة وهل سيذهب الى تحجيم الاستثمار في القطاع النفطي في تصدير النفط والذهاب الى مشاريع معالجة الغاز لتأمين احتياج العراق من ذلك

انتاج الذروة في العراق وعلاقته بتحديد الانتاج من قبل مجموعة اوبك بلص

كل الدول الاعضاء في المنظمة تحاول ولسنوات عديده في زيادة انتاج النفط والغاز للحصول على واردات اضافية او التنافس لزيادة الاحتياطي والطاقة الانتاجية الا العراق فان تاريخه النفطي يتسم بالاستغراب فهناك من كان يعتقد في الماضي بان بقاء النفط في المكامن افضل من انتاجه ويعتقد البعض حاليا ان الجهود العالمية في الحفاظ على البيئة وتحديد الانتاج لا يشجع على الاستثمار في القطاع ولهذا لا نجد ان هناك توجه استراتيجي للوصول الى انتاج الذروة وهناك شواهد تأريخية تثبت ذلك وحديثا عندما هبطت اسعار النفط اسعار النفط تبارت القنوات التلفزيونية العراقية ووسائل الاعلام تفاصيل اسباب هبوط الاسعار وكثر ذلك مستقاة من اجهزة الاعلام الغربية ولم يتطرق اي منهم الى ضآلة انتاج العراق او تحديد انتاج ٢٢٠ الف برميل
١- تاريخيا وهنا من لديه رغبه للاطلاع على تاريخ العراق النفطي بالتفاصيل قراءة الكتاب القيم للأستاذ طارق شفيق الموسوم (النفط والسياسة في حياتي) حيث بين بان العراق منذ اكتشاف النفط في كركوك ركز على عائدات النفط أكثر من تركيزه على كمية الانتاج وحتى تناسى الاتفاق مع شركات النفط الاجنبية بإعطائه نسبة ٢٠٪ كحصة في الشركات العاملة ولم يحصل على ذلك حتى اضطر الى التأميم
٢- كما جاء في نفس الكتاب مقارنه بين انتاج النفط في العراق عند صدور القانون ٨٠ لعام ٦١ وإنتاج النفط في عام ١٩٧٢ واضفنا الى ذلك انتاج النفط عام ٢٠٢٢.

	خلال قانون ٨٠/٦١ (مليون برميل)	١٩٧٢ (مليون برميل)	٢٠٢٢ (مليون برميل)	
العراق	٠،٩٦	١،٤٧	٤،٤٣	تحديد الانتاج
السعودية	١،٣١	٦،٠٢	١٠،٥٣١	تحديد الإنتاج وسيرتفع انتاج السعودية الى ١٣ مليون برميل يوميا في ٢٠٢٧
إيران	١،٠٧	٥،٠٢	٣،٨	تقييد الإنتاج ذروة انتاجها ٦،٦ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٦

٣- جاء في نفس الكتاب انه في الخمس سنوات الاولى من عمر شركة النفط الوطنية العراقية ١٩٦٤/ ١٩٦٩ بان الشركة اجرت دراسات مستفيضة عن اسباب خمول القطاع النفطي في العراق اخذين بنظر الاعتبار الاحتياطي النفطي ودراسة الميزانية الرأسمالية التي يجب ان تعتمد لتنشيط القطاع واحتساب العوائد المتوقعة من الاستثمار والقوى العاملة ذات الخبرة التي يحتاجها القطاع الاحفوري واحتمال دخول الشركات الاجنبية في العمل في هذا القطاع

ولو نظرنا لحالة القطاع النفطي الاحفوري نجد ان العراق بحاجه جديده لمثل هذه التوجهات ووجوب رصد رأسمال من الحكومة لتامين سيادة الدولة على مواردها الطبيعية والذي اكدته المادة ١١١ من الدستور ولهذا يعتقد البعض ان عقود المشاركة في الانتاج او التوجه في بيع أسهم الشركات النفطية كما يحدث في الامارات والسعودية يخالف المادة المذكورة اعلاه من الدستور.

٤- وبعدها نأتي الى منتصف الثمانينات من القرن الماضي حيث اوعز لوزارة النفط بدراسة وصول ذروة انتاج ٦ مليون برميل يوميا خلال خمس سنوات وتعالى صراخ الوزارة وشركة النفط الوطنية بان ذلك يتطلب مزيدا من الاستثمارات والجهد الفني والانساني والعراق في خضم حربه مع إيران وبالفعل لم يتم ذلك لحد الان

٥- وبعد جولات التراخيص عام ٢٠١٠ كان الهدف ايصال ذروة الانتاج الى ١١-١٢ مليون برميل يوميا عام ٢٠١٧ وهنا مرة اخرى تعالى الصراخ بعدم امكانية المكامن من انتاج هذه الكمية وخاصة لعدم وجود مشاريع الحفاظ على ضغط المكامن وعدم قدرة الوزارة برصد مبالغ كبيره للاستثمار وبدأت المفاوضات مع الشركات الاجنبية لتخفيض ذروة الانتاج من الحقول العاملة فيها مع تعديل بعض الفقرات في العقود الموقعة لصالح الشركات ولم يعط هدف محدد لذروة الانتاج والفترة التي ستستغرق للوصول الى هذا الهدف

٦- وتتابعت تصريحات وزراء النفط فمن أعلن الوصول الى ٨-٩ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٣٠ واخر اعلان الهدف هو ٥-٧ برميل يوميا

٧- ونحن نذكر هذا الموضوع وعلاقته بالمنظمة هو على العراق وبتشريع من مجلس النواب هو ان يصل العراق الى ذروة انتاج محدده واحتياطي محدد في عام ٢٠٣٠ والعراق امام خيارين اما الطلب من اوبك او اوبك بلص ان يزيد نسبة انتاجه من النسبة الحالية التي هي ١٣٪ كما نعتقد الى مثلًا ١٦٪ او اكثر تدريجيا من الان وحتى عام ٢٠٣٠ او دراسة الخروج من اوبك حتى يتمكن العراق من تحجيم العجز في ميزانياته السنوية وخاصة لتكاثر سكان العراق. بينما المملكة العربية السعودية تخطط للوصول الى ذروة انتاج ١٣ مليون برميل يوميا في ٢٠٢٧ اي بزيادة مليون برميل يوميا عن ذروة الانتاج الحالية.

كما ان الاستثمار السعودي في قطاع التصفية في الصين يستحق النظر فيه، حيث ان السعودية قد خصصت ١٢ مليار دولار للمشاركة في بعض المصافي والمشاريع البتروكيماوية وكذلك خصصت ٣،٥ مليار

دولار للمساهمة في احدى أكبر المصافي الصينية، ويعتقد ان كلا الاستثمارين سوف يؤمن سوق للنفط السعودي يتجاوز ال ٧٠٠ الف برميل يوميا في قطاع النفط الصيني.
٨- بعد كسب العراق دعوى التحكيم في قضية تصدير نفط الاقليم من خلال تركيا، فان الموضوع يتطلب معالجة الموضوع بهدوء وبدون التدخلات وإجراء مفاوضات مع الاقليم لتوحيد النشاط النفطي في العراق وعدم التركيز كثيرا على مركزية القرارات وتطبيق ما جاء في الدستور وحل المشاكل السيادية قبل البدء بوضع قانون موحد للنفط والغاز

التغيرات التي حدثت والتي ستحدث في اسواق النفط العالمية في مستهل القرن الواحد والعشرين

١- ما يجب ان تأخذه أوبك بنظر الاعتبار بأن برميل النفط الذي كان استراتيجيا في القرن العشرين تحول الى برميل تجاري في القرن الواحد والعشرين يعامل اسوة بما تعامل به العملات الدولية وأصبح برميلا ورقيا ويسعر تبعًا لذلك وبدأت اسعاره ترتفع وتنخفض يوميا مع هبوط وارتفاع الدولار والنشاط الاقتصادي والتضخم وغيرها من الأمراض الاقتصادية المزمنة. اما اوبك فلا زالت تنظر الى البرميل نظره استراتيجية مرتبط فقط بأسعار البرميل عالميا ومعدل سعر البرميل لنفوط اعضاء المنظمة وترتبط بصوره مباشره بتوازن الانتاج والاستهلاك والطلب في السوق العالمية ويتأثر بصوره كبيره في الاحداث السياسية والأمنية الكبرى.
وهناك ظاهره غريبه أن سكرتارية المنظمة في تقاريرها الفصلية والسنوية تتجنب الولوج في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية للدول الاعضاء وتركز على الحالة الاقتصادية العالمية العامة ولهذا من الممكن النظر الى تلك التقارير بانها لا تعبر بصورة حقيقية عن حالة القطاع النفطي للدول الاعضاء
٢- تجد المنظمة صعوبة في متابعة الاحداث في مناطق مختلفة من العالم لعدم وجود ممثلين لها في تلك البقاع وتعتمد على التقارير الإعلامية والدراسات التي لها توجهات خاصه بعيده كل البعد عما تطمح له الدول الاعضاء
٣- ليس لأوبك خطه طويلة الامد لمعالجة تأثير دخول انتاج وتصدير النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة على نشاط اعضاء المنظمة
٤- تأثير المضاربات المالية في الاسواق العالمية على سوق النفط
٥- صعوبة ضبط توازن السوق من ناحية الانتاج والاستهلاك وسرعة اتخاذ القرارات من الاعضاء
٦- يتوقع كثير من الباحثين انه بعد مرور عدة سنوات سيزداد التوتر بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط ومثال على ذلك فان الولايات المتحدة اثارت ضجة كبيرة عند قيام اوبك بلص بتقليص الانتاج ب ٢ مليون برميل يوميا في شهر تشرين الثاني ٢٠٢٢ ولمدة سنة.
كما ان كان هناك اي مجابهة من حيث كميات الانتاج واسعار النفط الخام سيؤثر مباشرة وبصوره كبيره على الاقتصاد العالمي وتباطؤ النشاط الاقتصادي لان التغير في النشاط الاقتصادي سيؤثر حتما على النشاط النفطي
لقد اختفى خلال السنوات الماضية النظر بصورة جديه الى العرض والطلب وتركيز اوبك بلص على الاسعار علما بان ارتفاع الاسعار قد شجع نمو النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة وشجعت الشركات النفطية العالمية في الدخول لتطوير الاستكشافات والتطوير لحقول نفطية وغازية كانت تعتبر غير اقتصادية في الماضي والاستمرار والتوسع في تطوير الطاقة المتجددة والجديدة وتقليص الانتاج الاحفوري قدر الامكان
٧- لقد اثرت الحرب الروسية الاوكرانية على اعتماد اوروبا على النفط الخام وألغاز الروسي وتحاول ان تزيد اعتمادها على النفط والغاز المسال من الولايات المتحدة وستتجه اوروبا الى بعض الدول المنتجة للنفط

والغاز لتغطية النقص في احتياجاتها واتخاذ الوسائل للحفاظ على الطاقة والتوسع في استعمال الطاقة المجددة وبالتالي ستتجه روسيا الى الصين والهند والتوسع على حساب نفوط اوبك
٨- لو نظرنا الى نشاط اوبك في القرن العشرين الماضي لوجدنا ان مهامها الرئيسية كان الحفاظ على البرميل الاستراتيجي وموازنة السوق النفطي من حيث العرض والطلب والحفاظ على اسعار معقولة للنفط الخام وكان معظم قراراتها الإستراتيجية اقتصادية بحته وكان مساهمة معظم أعضاءها في نشاطها وبدون نفوذ دوله على بقية الاعضاء وكان لديها نجاح منقطع النظير في استقرار السوق النفطي وحتى المجابهات التي قامت بها مع الشركات النفطية العالمية لم تكن ذات ردود فعل كبير من تلك الشركات وتجنبت صحا او خطأ التدخلات السياسية التي حدثت في فترات متقطعة
اما ما حدث خلال الفترة الاولى من القرن الواحد والعشرين هو ان المنظمة فوجئت بان عليها مجابهة التغيرات الاقتصادية والمالية والسياسة والبيئية وظهور تطورات في انتاج النفط خارج المنظمة وكان على المنظمة ان تجابه هذه المتغيرات ولم تكن مهيأة لذلك وخاصة عندما زاد ترابط السوق النفطي بالسوق المالي وتوسعت التزاماتها ومسؤولياتها ولعدم قابليتها على احتواء ذلك قل نشاطها وفعاليتها
٩- في نهاية عام ٢٠١٦ وحدت المنظمة نشاطاتها الإنتاجية مع دول منتجه للنفط من خارج المنظمة وخاصة روسيا واستفادت روسيا من انضمامها الى ما يسمى اوبك بلص فعند قيام الحرب مع اوكرانيا وقفت دول اوبك على الحياد من مجابهة روسيا مع الدول الاوروبية والولايات المتحدة
١٠- تميز القرن الواحد والعشرين في مجابهة التغييرات البيئية والمناخية الناتجة عن انتاج النفط الخام وخاصة القرارات التي صدرت عن مؤتمرات باريس وجلاسكو وشرم الشيخ
١١- بدء المجابهة بين انتاج الطاقة المتجددة والطاقة الاحفورية وعدم التزام الدول المنتجة للنفط بصورة جديه في اجراء تحسينات كبيرة وسريعة للتقليل من تأثير ذلك على البيئة. ان التحول الى الطاقة النظيفة مثل الرياح والطاقة الشمسية لا يساعد فقط في معالجة تغير المناخ فحسب، بل يساعد على توفير مبالغ طائلة وتساهم في الحد من الفقر وتوفير فرص عمل.
١٢-تباطوء استهلاك النفط في القارة الاوروبية وزيادة انتاج النفط في الولايات المتحدة الاميركية والتركيز والتنافس على السوق الآسيوية
١٣- التوسع في استهلاك الغاز في انتاج الطاقة الكهربائية والصناعات البتروكيماوية على حساب النفط والمنتجات النفطية
١٤-الركود الاقتصادي والاوبئة وتذبذب الاسواق المالية وتأثيرها على السوق النفطي
١٥- هل هناك مقترح لأبدال اسم منظمة الاقطار المصدرة للنفط (اوبك) الى أسم جديد مثل منظمة الدول المنتجة للطاقة.

Organisation of Energy Producing countries
OEPC

١٦- العقوبات الغربية على امدادات النفط الروسي اثبتت محدودية تأثيرها بسبب مرونة انتاج النفط الروسي وتوسعه في السوق الاسيوية وبدأت روسيا منذ الان بتنفيذ مشاريع ضخمه لتنفيذ ذلك

وختامًا اود ان ارفع يدي بالتحية الى العراقيين الذين رفعوا أسم العراق عاليًا عند فترات عملهم في المنظمة واخص بالذكر من ساهم في وضع نظام المنظمة في عام ١٩٦٠ ومن ساهم في الاجتماع الاول التأسيسي للمنظمة عام ١٩٦١ المرحوم الأستاذ عبد الرحمن البزاز والمرحوم الدكتور طلعت الشيباني والمرحوم الأستاذ محمد سلمان حسن والمرحوم الدكتور عبد الله السياب ومن ثم أعود لأذكر المرحوم الدكتور فاضل الجلبي واخواني الاعزاء رفاق الدرب الدكتور رمزي سلمان عبد الحسين وسعد الله الفتحي وعثمان الراوي وعدنان الجنابي والدكتور محمد صادق المهدي والمرحوم الدكتور جعفر منصور سعد والمرحوم صبري عبد الرزاق كاظم.
كما اكرر شكري للأخ الدكتور قاسم محمد عبد الوهاب على قراءة المقال وتغيير بعض ما فيه إضافة وحذفا وإعادة التنسيق.